

Distr.: General
6 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رد حكومة الجمهورية العربية السورية المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (انظر المرفق) على الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة والمؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال (A/56/507-S/2001/1012).

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيصل المقداد

المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بالإشارة إلى الرسالة التي وجهها إليكم الممثل الدائم لإسرائيل رقم
(A/56/507-S/2001/1012) تاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أود أن أحيطكم علما
بأن حكومة الجمهورية العربية السورية ترفض جملة وتفصيلا ما جاء فيها من مغالطات
وتحريف للحقيقة، مؤكدة على ما يلي:

١ - إن أي حديث من قبل إسرائيل عن القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والسلام
لا مصداقية له لأن إسرائيل تمارس سياسة الإبادة البشرية بحق الشعب الفلسطيني أمام سمع
العالم وبصره. وما المجازر التي ارتكبتها في دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا وقانا إلا أمثلة
قليلة عن ممارسة إسرائيل لإرهاب الدولة. أما الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ما يزيد عن
٣٤ عاما للأراضي الفلسطينية والسورية فهو دليل واضح على عداة إسرائيل للسلام
ولقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر كُلا لا يتجزأ. وبالتالي فإنه لا يحق لإسرائيل أن تتابع
نشر أكاذيبها وتفسيراتها الغريبة والملتوية والمرفوضة لقرارات الأمم المتحدة وأجهزتها.

٢ - إن إسرائيل التي تتبنى إرهاب الدولة فهجا وسياسة ثابتة لها تحاول تسويق مفاهيمها
فيما يخص الإرهاب وفهمها المنحرف لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١)، هي نفسها
التي ترفض الالتزام بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يطالبانها بالانسحاب
الكامل من الأراضي العربية المحتلة. وتصير إسرائيل على عدم تنفيذ هذه القرارات التي تجسد
الشرعية الدولية، علما أن دول العالم جميعا تقر باستحالة تحقيق السلام العادل والشامل في
المنطقة دون تنفيذ هذه القرارات الدولية التي تعني إضافة إلى إحقاق الحق، بلوغ الأمن
والاستقرار. إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، إضافة إلى أنه عدوان صارخ وسلب
للحقوق الوطنية، هو إرهاب منظم، بل أعلى درجات الإرهاب في كل المقاييس الحقوقية
والجنائية.

٣ - إن الخطة الإسرائيلية لتشويه قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هي محاولة خبيثة
لإفراغ هذا القرار من مضمونه الحقيقي. فهي عمليا تطالب في رسالتها المشار إليها أعلاه
بأن ينضم المجتمع الدولي إليها في قتل واغتيال وذبح مزيد من الفلسطينيين واللبنانيين
والسوريين وتدمير المنازل وتشريد السكان المدنيين والقضاء على البيئة. ونعتقد جازمين أن

التفسيرات الإسرائيلية لهذا القرار هي أكبر خطر على حشد المجتمع الدولي لتنفيذ هذا القرار في إطار القضاء على الإرهاب الدولي بكل أشكاله وأنواعه. وهنا لا بد من التأكيد على أن إسرائيل هي التي جلبت الإرهاب إلى الشرق الأوسط ومارسته منذ تأسيسها وحتى الآن، وهناك عدد من قادتها مطلوب للمثول أمام محاكم دولية لارتكابهم الكثير من الأعمال الإرهابية.

٤ - إن الجمهورية العربية السورية تتضامن مع لبنان في نضاله من أجل استعادة كافة أراضيه المحتلة، كما أنها ملتزمة بقرارات القمة العربية وقرارات مجلس وزراء جامعة الدول العربية الداعمة للبنان وشعبه. وقد أكد مجلس وزراء جامعة الدول العربية في قراره رقم ٦١١٥ تاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي تم تعميمه في الوثيقة S/2001/957 على "إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراضي لبنانية ومواقع على الحدود اللبنانية، ولاستمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها الأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المحتلة، ولانتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا. وكذلك إدانة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى لبنان وسورية".

٥ - تؤكد الجمهورية العربية السورية أنها معنية بمحاربة كل أشكال الإرهاب، والقضاء على بؤره وجذوره عن طريق قيام تعاون دولي، في إطار الأمم المتحدة بغية التوصل إلى نتائج ملموسة لمكافحة هذه الآفة الدولية.

٦ - لقد ردت الجمهورية العربية السورية على المزاعم الإسرائيلية الأخرى وذلك في الوثيقة رقم A/55/926-S/2001/438 تاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

وأعدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

فيصل المقداد

القائم بالأعمال بالنيابة